# وفد رفيع من هونغ كونغ و البر الرئيسي الصيني يستكشف فرص الأعمال في الإمارات

استضافت دبي وفداً تجارياً رفيع المستوى من منطقتي هونغ كونغ والبر الرئيسي الصيني ضم ممثلين عن القطاع الحكومي ورجال الأعمال، وذلك في إطار زيارة رسمية للوفد إلى الإمارات تستمر يومين لبحث أطر تعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف فرص الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وضم وفد البعثة التجارية، التي نظمها مكتب تنمية التجارة والأعمال في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (HKSAR) بالشراكة مع وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية، أكثر من 70 مستثمراً ومتخصصا في مجال الخدمات المهنية من البر الرئيسي الصيني وهونغ كونغ. وكان من بين الوفود عدد من أصحاب المصلحة والخبراء في مجالات المالية، والخدمات الاستشارية، والهندسة المعمارية، وقطاع الطاقة، وقطاع البناء والهندسة المدنية، والخدمات القانونية والمحاسبية، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وغيرها من القطاعات الأخرى.

واستهلت فعاليات البرنامج الرسمي للبعثة التجارية بتوقيع اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وهونغ كونغ، في خطوة تعكس ثقة نوعية على صعيد التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

وترأس وفد البعثة التجارية السيد «إدوارد ياو» وزير التجارة والتنمية في حكومة هونغ كونغ، يرافقه السيد «سن توتغ» المدير العام لإدارة شؤون تايوان وهونغ كونغ وماكاو التابع لوزارة التجارة الصينية، حيث اجتمع الوفد مع عدد من كبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد الإماراتية ودائرة التنمية الاقتصادية في دبي ومؤسسة دبي لتنمية الاستثمارات، وذلك للإطلاع على أحدث التطورات والفرص المتاحة في الإمارات. وقام أعضاء الوفد أيضا بزيارة إلى المنطقة الحرة لجبل علي «جافزا» وموقع معرض إكسبو دبي 2020، إضافة إلى لقاء عدد من ممثلي الشركات المحلية لبحث إمكانيات التعاون المشترك.

وبدوره، قام «ستيفن ليانغ»، مساعد المدير التنفيذي لمجلس تنمية تجارة هونغ كونغ (HKTDC)، الهيئة الداعمة للبعثة التجارية، بتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هونغ كونغ كجسر يصل البر الرئيسي الصيني ببقية أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، حيث أن نحو 60 % من الاستثمارات الصادرة من البر الرئيسي الصيني تتجه إلى هونغ كونغ أو تمر عبرها. وفي هذا السياق، أوضح ليانغ أن «هونغ كونغ تعد مزوداً للخدمات النوعية التي من شأنها تدعيم وتحفيز التطورات ذات الصلة بمبادرة الحزام والطريق، والتي تتضمن تمويل مشاريع البنية التحتية والبناء والتشييد، بجانب توفير مجموعة من الخدمات الاحترافية في مجالات المحاسبة والتأمين، وإدارة المشاريع، وإدارة المخاطر وحل النزاعات».

وتتمتع دولة الإمارات وهونغ كونغ بعلاقات تجارية متينة تمتد لسنوات عديدة، حيث بلغ حجم صادرات هونغ كونغ إلى الإمارات 6 مليارات دولار أمريكي في العام 2018، فيما وصلت قيمة الواردات من الإمارات إلى أكثر من 4 مليارات دولار في العام ذاته. وعلى صعيد منطقة البر الرئيسي الصيني، فإنه ينظر إلى دولة الإمارات على نحو متزايد كوجهة جاذبة للاستثمارات، مدعومة بالأعداد المتنامية من المشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق في المنطقة. وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم الوارد إلى الإمارات من البر الرئيسي الصيني 5.4 مليار دولار تقريبا بنهاية العام 2017، مع وجود الكثير من المشاريع الأخرى قيد التنفيذ.

وجدير بالذكر أن مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ افتتح مكتبه الإقليمي في دبي سنة 2000 بهدف الترويج للعلاقات التجارية لهونغ كونغ في دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط عموما، فضلاً عن توفير خدمات أكثر تنظيما لقطاع الأعمال. وتدعم المعارض والمؤتمرات والفعاليات التجارية الدولية الأخرى التي ينظمها المجلس المئات من الشركات في دبي من خلال تنمية أعمالها في الأسواق الآسيوية والعالمية.

الوفد الصيني في الإمارات

# سعر سلة خامات «أوبك» يرتفع بواقع 35 سنتا ليستقر عند 61.60 دولاراً للبرميل

المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 52.43 دولار للبرميل

اعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبك» أمس الثلاثاء ان سعر سلة خاماتها الـ14 ارتفع يوم الاثنين بواقع 35 سنتا ليستقر عند 61.60 دولار للبرميل مقارنة بـ 61.25 دولار للبرميل يوم الجمعة الماضي.

وذكرت نشرة وكالة انباء «اوبك» ان المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 52.43 دولار للبرميل.

وتضم سلة «اوبك» التي تعد مرجعا في مستوى سياسة الانتاج 14 نوعا وهي خام «صحاري» الجزائري والايراني الثقيل و«البصارة» العراقي وخام التصدير الكويتي وخام «السدر» الليبي وخام «بوني» النيجيري والخام العربي الخفيف السعودي والخام الفنزويلي و«جيراسول» الانغولي و«اوريينت» الاكوادوري وزافيرو غينيا الاستوائية ورابي الخفيف «جابون» وخام جينو «الكونغو» وخام مربان الإماراتي.

ويقضي الاتفاق المبرم بين وزراء نفط منظمة «اوبك» ومنتجين مستقلين بان تخفض «اوبك» انتاجها بواقع 800 الف برميل في اليوم اي بنسبة 2.5 في المئة من انتاج كل دولة عضو في المنظمة.

كما ستقلص الدول الـ 11 من خارج «اوبك» مستويات انتاجها بواقع 400 الف برميل في اليوم اي بنسبة 2 في المئة من انتاج كل دولة عضو من خارج «اوبك».

يذكر ان سعر سلة خامات «اوبك» الـ 14 تمثل سعر اليوم السابق وليس السعر الحالي بينما تعكس أسعار النفط العالمية مثل برنت القياسي وغرب تكساس الامريكي الوضع الحالي للاسعار اي انها تتاثر بشكل مباشر باي تطورات جيو سياسية ولاسيما في منطقة الخليج العربي حيث يحصل العالم على معظم إمداداته من الخام.

هذا ولا تزال اسعار النفط تتذبذب بين ارتفاع وانخفاض متاثرة بالعوامل الجيوسياسية والنفسية اضافة الى تاثرها بزيادة المخزون من الخام.

# «أرامكو» تدشن أول محطة وقود الهيدروجين للسيارات بالسعودية

دشنت «ارامكو» السعودية وشركة «اير بروداكتس» اليوم الثلاثاء أول محطة لتزويد السيارات بوقود الهيدروجين في المملكة.

وقالت «ارامكو» في بيان صحفي ان المحطة التجريبية ستزود هيدروجينا مضغوطا عالي النقاء لإسطول مبدئي من السيارات الكهربائية من نوع «تويوتا ميراي» التي تعمل بخلايا الوقود الهيدروجيني.

واضافت ان المحطة الجديدة للتزود بوقود الهيدروجين التي بنتها الشركتان تجمع بين الخبرة التصنيعية والتقنية لشركة «ارامكو» السعودية والخبرة والدراية التقنية لشركة «اير بروداكتس» في مجال الوقود الهيدروجيني حيث ستوفر البيانات التي سيتم جمعها خلال الفترة التجريبية من هذا المشروع معلومات مفيدة لتقييم التطبيقات المستقبلية لهذه التقنية الناشئة في المملكة.

واوضحت ان المركبات التي تعمل بوقود الهيدروجين تتمتع بخصائص مميزة كمصدر لوقود النقل اذ ان خمسة كيلوغرامات من وقود الهيدروجين تجعل السيارة قادرة على قطع مسافة 500 كيلو متر دون انبعاثات باستثناء الماء.

واكدت إمكانية تزود هذا النوع من المركبات بالوقود في خمس دقائق بخلاف المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والتي تحتاج إلى ساعة للتزود بالوقود معتبرة ان الهيدروجين يسهم بشكل كبير في توفير مستقبل لطاقة نظيفة وآمنة وغير مكلفة.

من جهته قال رئيس «ارامكو» السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين الناصر «هذا الحدث يشكل أهمية في مجال البحث والتطوير وهو خطوة مهمة نحو التوسع في استخدامات النفط والغاز كمصادر لاستخراج الهيدروجين وبالتالي استخدامه كوقود في وسائل النقل والمواصلات المستدامة ذات الأثر البيئي النظيف وغير المؤثر في مجال التغير المناخي».

من ناحيته قال رئيس مجلس إدارة شركة «اير بروداكتس» سيفي قسيمي ان العالم يحتاج إلى منظومة مستدامة لمجابهة التحديات البيئية وتلبية الطلب المتنامي على الطاقة وان تقنيات خلايا الوقود والهيدروجين مهيأة للمساعدة في مجابهة تلك التحديات».

ونوه بالتعاون مع «ارامكو» السعودية لتاسيس وتطوير نظام مستدام للتزود بالهيدروجين المشتق من الهيدروكربونات للسيارات الكهربائية التي تعمل بتقنية خلايا الوقود في المملكة.

# وزير المالية الماليزي: التحسن المتوقع في أسعار النفط سينعش الإنتاج

وزير المالية الماليزي ليم قوان إنغ

قال وزير المالية الماليزي ليم قوان إنغ اليوم الثلاثاء ان التحسن المتوقع في أسعار النفط الخام سينعش قطاع النفط والغاز في ماليزيا لاسيما عمليات الاستكشاف والانتاج التي تم تأجيلها بسبب تذبذب أسعار النفط في العام الماضي.

واضاف الوزير قوان إنغ في كلمة افتتاح المعرض الآسيوي للنفط والغاز والبتروكيماويات انه من المتوقع ان يتراوح سعر خام برنت ما بين 60 الى 70 دولار أمريكي للبرميل هذا العام مذكرا بالتقلبات الكبيرة في أسعار النفط في العام الماضي.

وأشار إلى أن أسعار خام برنت ارتفعت الى 86 دولار للبرميل في أوائل أكتوبر 2018 من 67 دولار في بداية العام الماضي.

واستدرك بالقول «لكن بعد أقل من شهرين انخفضت الأسعار بنسبة 30 في المئة لتصل الى 57 دولار للبرميل بسبب وفرة السوق العالمية قبل أن ترتفع الى 62 دولار للبرميل اعتبارا من يوم أمس».

وأوضح ان ارتفاع اسعار النفط بواقع دولار واحد يعني جني ايرادات سنوية للخزانة المالية تبلغ حوالي 300 مليون رينجيت ماليزي «72 مليون دولار أمريكي».

من جهة أخرى قال الوزير الماليزي ان مشروع التكرير والبتروكيماويات للتنمية المتكاملة «رابيد» المشترك بين شركة النفط والغاز الماليزية «بتروناس» وشركة «ارامكو» السعودية من المقرر ان يبدأ عملياته التجارية في الربع الأخير من هذا العام.

وأكد أن من شان هذا المشروع تحويل ماليزيا الى مصدر للوقود المكرر لأول مرة منذ عام 2008.

وبين أن الشراكة تشمل التعاون في الموارد والتقنيات والخبرات ما يعود بالنفع على الشركتين الماليزية والسعودية.

وفي سياق متصل أوضح الوزير قوان إنغ أن قطاع النفط والغاز الماليزي يتوجه لزيادة كفاءة سلسلة القيمة لحماية البلاد من التقلبات المفرطة التي تشهدها مجالات الاستكشافات والتنقيب لافتا الى ان حكومته لم تعد تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط كما كانت من قبل.

وذكر ان نسبة التعدين بلغت حوالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا في عام 2018 في حين ساهم قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 22 في المئة وقطاع الخدمات بنسبة 57 في المئة.

وأوضح انه في حين شكلت الإيرادات المرتبطة بالنفط نسبة 41.3 في المئة من الإيرادات الحكومية في عام 2009 فقد انخفض هذا الرقم على مر السنين الى ما يقدر بنحو 19.5 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2019.

وأكد سعي بلاده الى الاستفادة من الحرب التجارية المستمرة بين الصين والولايات المتحدة من خلال عمليات نقل الأعمال التجارية وكذلك تحويلات التجارة والاستثمارات الى ماليزيا.

وأضاف أن إعادة توجيه سلسلة التوريد العالمية والقدرة التنافسية لماليزيا ساهمت في ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 127 في المئة لتصل قيمتها الى 20.2 مليار رينجيت ماليزي «4.83 مليار دولار» في الربع الأول من عام 2019 بعد ان كانت 8.9 مليار رينجيت ماليزي «2.12 مليار دولار» في العام الماضي.

وأشار إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع القطاعات في الربع الأول من عام 2019 ارتفع بنسبة 73.4 في المئة على الأساس السنوي لتصل إلى 29.3 مليار رينجيت «7 مليار دولار» بعد ان كانت 16.9 مليار رينجيت «4 مليار دولار» في العام الماضي.

وانطلقت اليوم أعمال المعرض الآسيوي للنفط والغاز والبتروكيماويات في نسخته الـ17 وتستمر حتى 20 يونيو الجاري بمشاركة 2000 شركة مهتمة بصناعة النفط والغاز من 60 دولة.

ويعتبر المعرض هو الأكبر للنفط والغاز في منطقة آسيا منذ بدء إقامته في عام 1996 حيث يجتمع فيه خبراء ورجال الأعمال والمهتمين بقطاع النفط والغاز لمناقشة استراتيجياتهم في وضع حلول عملية لدفع وتطوير هذا القطاع.

# وزير الطاقة التركي: سنرسل سفينة «ياووز» إلى شرق المتوسط للتنقيب

وزير الطاقة التركي فاتح دونماز

قال وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونماز أمس الثلاثاء إن بلاده سترسل سفينة «ياووز» إلى شرق المتوسط الخميس القادم.

ونقلت وكالة (الأناضول) التركية عن دونماز قوله خلال تواجده في اليابان للمشاركة في اجتماع وزراء الطاقة لدول مجموعة العشرين أن سفينة ياووز تتواجد حاليا في أحد موانئ تركيا لأعمال الصيانة وانها ستبدأ أعمال التنقيب اعتبارا من مطلع يوليو القادم.

ويبلغ عمق تنقيب السفينة الفاتح حاليا نحو ثلاثة آلاف متر بينما تطمح تركيا لزيادة العمق إلى خمس آلاف متر تحت سطح البحر.

وبشأن المشاكل القائمة في شرق المتوسط ذكر أنها لن تحل عبر إقصاء وإبعاد تركيا عن التنقيب في تلك المنطقة البحرية.

وتعارض قبرص الرومية واليونان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومصر وإسرائيل أعمال تركيا في التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط.

وجدد الوزير التركي تأكيده أن بلاده ستواصل الدفاع عن حقوق القبارصة الأتراك في الجزيرة مبينا أن تركيا تدعم أي خطوة من شأنها تحقيق التقاسم العادل لثروات تلك المنطقة.

# البنك الدولي للإنشاء والتعمير يفتتح مكتبا له في الأردن

افتتح البنك الدولي للانشاء والتعمير (إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي) مكتبا له في الأردن بغية تسهيل توفير مختلف أشكال التمويل من مساعدات فنية وقروض ميسرة في المجالات ذات الأولوية وإدارة عملياته التنموية.

وقالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية في بيان أمس الثلاثاء إن تاسيس مكتب للبنك في عمان يهدف إلى تسهيل التواصل بين ممثلي البنك والفعاليات الاقتصادية المختلفة من القطاعين العام والخاص بموجب «اتفاقية المقر» الموقعة بين الأردن والبنك الدولي للانشاء والتعمير في واشنطن إبريل الماضي.

واضافت أن للمكتب بعد «خطوة مهمة» للتعاون بين الجانبين ومن شانه أن يسهم في تمكين البنك من متابعة تنفيذ عملياته في الأردن وتحقيق عوائد ومنافع كثيرة على الاقتصاد الأردني.

وذكرت أن حجم محفظة البنك الدولي للانشاء والتعمير في الأردن يبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار أمريكي موزعة على خمسة عشر مشروع تنموي في مختلف القطاعات ذات الأولوية.

واوضحت الوزارة بان البنك من خلال انشطته في الأردن سيقوم بمساعدة الحكومة الأردنية على ايجاد فرص عمل وتيسير فرص حصول الأردنيين على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة بالإضافة الى دعم الأردن في مواجهة تبعات الأزمة السورية.

وبينت أنه سيوفر تمويلا ميسرا لدعم الموازنة العامة ومشاريع في عدد من القطاعات التنموية ذات الأولوية كما يساهم في دعم شراكات الاستثمار مع مؤسسات القطاع الخاص والتي من شانها المساهمة في التنمية الاقتصادية وتقديم الدعم والدراسات الفنية في مختلف المجالات.

وكان البنك الدولي للانشاء والتعمير ومقره الرئيسي واشنطن قدم اخيرا تمويلا ميسرا لدعم الموازنة العامة في الأردن من خلال قرض سياسة التنمية الثاني حول النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل بقيمة 1.450 مليار دولار.

ويهدف هذا القرض إلى دعم جهود الحكومة الأردنية نحو تحسين الأسس الخاصة بفتح أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين أسس المشتريات العامة والاقتصاد الرقمي وكيفية الوصول الى الأسواق وتحسين الاستدامة المالية وادارة المخاطر للقرارات المالية المتخذة، يذكر أن البنك الدولي للانشاء والتعمير قد مارس نشاطاته في الأردن سابقا من خلال مكتب مؤسسة التمويل الدولية (احدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي) في الأردن والذي تم افتتاحه رسميا في عام 2015.